الترميز الدولي / ISSN (P) :2710-2653 تاريخ استلام البحث : ٢٠٢٦/٥/٢٣
ISSN (E) :2960-253X / تاريخ قبول البحث : ٢٠٢٦/٨/١٥
رقم الايداع الوطني / 2375 /2019 تاريخ النشر : ٢٠٢٦/٩/٣٠

الحرب الاهلية السودانية بعد عام ٢٠٢٣: الاسباب البنيوية والتداعيات

The Sudanese Civil War after 2023: Structural Causes and Repercussions

م.د. هناء رحيم زيدان

Dr. Hanaa Rahim Zeidan

جامعة النهرين/ كلية العلوم السياسية

Al-Nahrain University / College of Political Science

Hanaa.rahim@nahrainuniv.edu.iq

IRAQI

Academic Scientific Journals

https://iasj.rdd.eedu.iq/journals/journal/view/229

المخلص

تسعى هذه الدراسة إلى تفكيك أبعاد الحرب الأهلية السودانية التي تفجرت في أبريل ٢٠٢٣، متجاوزةً التفسيرات السطحية التي تحصر النزاع في طموحات القادة العسكريين، لتسلط الضوء على تضافر الهشاشة المؤسسية السودانية الموروثة مع تشوهات مسار الانتقال السياسي كدافع أساسي للشكل الراهن من الصراع، وبتطبيق أدوات التحليل البنيوي للنزاعات ومنهج الاقتصاد السياسي، ويحلل البحث مسببات الأزمة على مستويات محلية وإقليمية ودولية، كاشفاً عن دور "اقتصاد الحرب الريعي" وتعدد الجيوش الموازية في انسداد أفق الحل، وتبين الدراسة إلى أن تداعيات الحرب لم تعد تقتصر على الكارثة الإنسانية وتفكيك النسيج الاجتماعي فحسب، بل تعدتها إلى انهيار الدولة الوطنية، وتحول السودان إلى بؤرة جذب للمهددات الأمنية العابرة للحدود في منطقتي الساحل والقرن الإفريقي، تخلص الدراسة إلى أن أي أفق للحل يتطلب تفكيك البنية الاقتصادية والأمنية المغذية للحرب، وليس مجرد تسوية سياسية فوقية .

الكلمات المفتاحية: الحرب الاهلية السودانية، الاسباب البنيوية، التداعيات، السودان، قوات الدعم السريع، القوات المسلحة السودانية .

Abstract

This study seeks to deconstruct the dimensions of the Sudanese civil war that erupted in April 2023. Moving beyond superficial explanations that confine the conflict to the ambitions of military leaders, it highlights the convergence of Sudan's inherited institutional fragility with the distortions of the political transition path as a primary driver of the current form of conflict, By applying structural conflict analysis tools and a political economy approach,

the research analyzes the root causes of the crisis at local, regional, and international levels, revealing the role of a "rentier war economy" and the proliferation of parallel armies in creating a political deadlock, The study concludes that the repercussions of the war are no longer limited to the humanitarian catastrophe and the unraveling of the social fabric, but have extended to the collapse of the nation-state and the transformation of Sudan into a magnet for transboundary security threats in the Sahel and Horn of Africa regions. Ultimately, the study concludes that any prospect for a solution requires dismantling the economic and security architecture .that fuels the war, rather than a mere top-down political settlement

Keywords Sudanese: Civil War, Structural Causes, Repercussions, Sudan, Rapid Support Forces, Sudanese Armed Forces .

المقدمة

شكلت الحرب الاهلية السودانية في ابريل عام ٢٠٢٣ احد اخطر التحولات في مسار الدولة السودانية الحديثة، لما خلفته من دمار انساني ومؤسسي غير مسبوق فحسب، بل كونها كشفت عن اختلالات بنيوية متجذرة في بنية الدولة والسياسة والمجتمع، متجاوزة بظهورها مجرد الخلاف العسكري المباشر والآني، لتعبر عن تراكمات تاريخية طويلة من ضعف بناء الدولة السودانية، وتسيس المؤسسة العسكرية، وفشل مشاريع الانتقال السياسي، الى جانب التهميش الاقتصادي والاجتماعي المزمن الذي اعقب الاستقلال .

ويرتكز البحث على معالجة اشكالية رئيسة تتمثل في تتبع الجذور البنيوية والتاريخية للحرب، وتحليل التداخل بين التداعيات الداخلية والخارجية لتقويض مساعي التحول الديمقراطي، وتبرز اهمية البحث في تقديم قراءة نقدية تتجاوز التفسيرات السطحية المقتصرة على الصراع السلطة والنفوذ بين المكونات العسكرية، لتغوص في اشكاليات

الهوية الوطنية وارث الحكم الشمولي، والصراع على الموارد الطبيعية الحيوية كالنفط والذهب، كما ويسعى البحث الى تحقيق مجموعة من الاهداف في مقدمتها تشريح طبيعة التحالفات والصراعات السياسية والعسكرية في مرحلة ما بعد التغيير، وتشخيص التداعيات البنيوية الامنية الراهنة الناتجة عن هذا النزاع المسلح على تماسك الدولة السودانية .

أهمية البحث: تكمن اهمية البحث في كونه يقدم معالجة تحليلية عميقة للحرب الاهلية السودانية بعد عام ٢٠٢٣ تتجاوز التفسيرات الضيقة التي تختزل الصراع في مجرد نزاع مسلح على السلطة بين نخبتين عسكرتين، وتتجلى الاهمية العلمية للعنوان في الربط المباشر بين الاسباب البنيوية عبر تسليط الضوء على الاختلالات التراكمية في بناء الدولة كتوزيع السلطة والثروة، والتداعيات السياسية والاقتصادية والعسكرية التي حولت السودان الى ساحة للتنافس الجيوسياسي الاقليمي والدولي على الموارد والنفوذ، كما وتبرز اهمية اختيار "السودان" بالتحديد كنموذج دراسي شارح لازمات الهشاشة الهيكلية وديناميكيات التدخل الخارجي مع دول ما بعد الاستثمار، مما يرفد الادبيات الاكاديمية السياسية بمادة تحليلية تفيد صناع القرار والباحثين في التعامل مع النزاعات المتشابهة .

اشكالية البحث: تكمن اشكالية البحث في حالة الغموض والتعقيد المنهجي المحيطة بالطبيعة الحرب الاهلية السودانية بعد عام ٢٠٢٣، إذ تنحصر الاشكالية في التداخل المركب بين الاختلالات البنيوية العميقة لطبيعة السودان ونظامها السياسي (كالاسباب التاريخية لاحتكار السلطة والثروة وضعف المؤسسات، والاسباب الاقليمية والدولية) وبين الديناميكيات المتسارعة التي سبقت انفجار الازمة الداخلي وتحويله الى حرب شاملة، وعليه فإن الاشكالية لا تكمن في اندلاع الحرب، وانما في كيفية اداء هذه الاسباب البنيوية والديناميكيات افي انتاج تداعيات كبيرة هددت استقرار وتماسك الدولة السودانية،

ومع هذا التداخل المركب، يبرز التساؤل الرئيسي للبحث: **(كيف ساهمت الاسباب البنيوية العميقة مع الديناميكيات في تفجير الحرب الاهلية السودانية عام ٢٠٢٣، وما هي التداعيات السياسية والامنية الناجمة عنها في تماسك الدولة السودانية)**، وعليه تنطلق مجموعة من الاسئلة الفرعية تتمثل بالاتي

– ما هي الاسباب البنيوية والتراكمات التاريخية لاندلاع الحرب السودانية بعد عام ٢٠٢٣؟

– كيف اثرت الديناميكيات السياسية والاقتنصادية والعسكرية في تعبيد الطريق نحو اندلاع حرب عام ٢٠٢٣؟

– ما هي التداعيات البنيوية والامنية للحرب الاهلية السودانية بعد عام ٢٠٢٣ على تماسك واستقرارالدولة الوطنية؟

فرضية البحث: تتمحور فرضية الدراسة ان اندلاع الحرب الاهلية السودانية عام ٢٠٢٣ ليس مجرد صراع عابر السلطة فحسب، بل هو نتاج حتمي لتغير مسار بناء الدولة الوطنية وتراكم الاسباب البنيوية المتمثلة في مركزية السلطة ازدواجية المؤسسة العسكرية وهشاشة المؤسسات التي ساهمت بشكل كبيرة في الازمة السودانية، مما يؤدي استمرار الصراع الى تداعيات كبيرة تتجاوز الانهيار المؤسساتي في الداخل السوداني، او تتجاوز الحدود الوطنية لتشكيل تهديدا للأمن الاقليمي وتفكا للنسيج الاجتماعي الداخلي لتصل الى اعادة صياغة التوازنات الاقليمية، مما يجعل من الازمة السودانية مهددا مباشرا للاستقرار الاقليمي والدولي .

منهج الدراسة: اعتمد البحث على اكثر من منهج، فقد تم الاخذ (بالمنهج التاريخي) لتعقب التراكمات التاريخية وجذور الازمة السودانية عبر العقود الماضية، كما وتم الاخذ

(بالمنهج البنيوي) لتفكك الاسباب الكامنة في بنية الدولة ومؤسساتها السياسية والاقتصادية والعسكرية التي ادت الى اندلاع الصراع السوداني، فضلا عن هذا المنهج فقد تم اعتماد المنهج (التحليلي النظمي) لرصد التداعيات المحلية والاقليمية والدولية الناتجة عن الحرب.

المحور الأول: الاسباب البنيوية والتراكمات التاريخية للحرب الاهلية السودانية بعد عام ٢٠٢٣

ان الحرب الاهلية السودانية اندلعت في ٢٥ ابريل عام ٢٠٢٣ هي محطة انفجار عسكرية لم تكن وليدة ظرفها، وانما مثلت نتاجا لمتوالية من الازمات البنيوية المزمنة التي رافقت مسار تشكل الدولة الوطنية ما بعد الاستقلال عام ١٩٥٦، ويتناول هذا المبحث الجذور الهيكلية للأزمة عبر تفكيك معضلة "المركز والاطراف" التي كرست لاختلال وظيفي في توزيع القوة والسلطة السياسية والموارد الاقتصادية، مما انتج عنها تهميش لمفهوم المواطنة لصالح الولاءات الفرعية، كما ويسلط الضوء على "ثنائية المؤسسة العسكرية" وارث عسكرة الفضاء العام، وإن هذا التنافس البنيوي المحموم بين مراكز القوى المسلحة، بالتوازي مع غياب عقد اجتماعي جامع يؤطر التعددية الدينية والثقافية والإثنية، وفشل نخب الانتقال في بناء مؤسسات مدنية راسخة، جعل من انفجار الصدام المسلح الأخير نتاجاً حتمياً لتصدع بنية الدولة وتآكل شرعيتها الاحتكارية لأدوات العنف .

اولا:- الجذور التاريخية للحرب السودانية بعد عام ٢٠٢٣

إن الصراع الذي شاهدت السودان في ٢٥ أبريل العام ٢٠٢٣ لا يمكن قراءته كحدث معزول أو مجرد تنافس بين عسكريين على السلطة بل هو نتيجة أزمة بنيوية عميقة ممتدة تشكلت ملامحها منذ تأسيس الدولة السودانية، الناتجة عنها التركة الاستعمارية الثنائي

البريطاني والمصري التي قامت على فلسفة غير المتوازنة وتكريس ما يعرف "جدلية المركز والهامش" التي ركزت على التعليم والخدمات والاستثمارات الاقتصادية في شريط ضيق حول العاصمة الخرطوم، متخذة من بقيه اقاليم السودان مجرد خزان للموارد الطبيعية والعمالة الرخيصة، وهذا الخلل الهيكلي تبنته النخب التي تسلمت مقاليد الحكم بعد الاستقلال عام ١٩٥٦ ، بدلا من بناء دولة تفخر بتعددها الديني والثقافي والاثني، إذ فرضت هوية احادية للمركز، مما ولد تهمشيا لدى سكان الأقاليم السودانية الأخرى، تجسيدا تاريخيا في أطول حرب أهلية بالقارة الأفريقية في جنوب السودان، وهذا التنوع وتوزيع والسلطة تزامن مع معضلة اخرى هي "عسكرة السياسة تجريف الحياة المدنية" التي كانت أحدى أهم أسباب الصراع السوداني المعاصر، إذ أظل التاريخ السياسي السوداني يدور في حلقة مفرغة بين فترات ديمقراطية مدنية قصيرة وهشة وبين انقلابات عسكرية طويلة مستبدة، وهذه العسكرة رسخت في الوعي السياسي السوداني ان (البندقية) هي الأداة الأسرع والأكثر فاعلية للوصول إلى السلطة، مما إلى حمل السلاح وتأسيس الحركات المسلحة لمواجهة جيش المركز مما أضعف الأحزاب والكيان المدنية والقانونية، وهذا المناخ العسكري المتأزم جاء بالنظام الإنقاذ بقيادة عمر البشير عام ١٩٨٩، ليحدث تحولا راديكاليا في العقيدة الأمنية للدولة عبر "استراتيجية مكافحة التمرد منخفضة التكلفة" وهي استراتيجية التي تشكل النواة المباشرة لحرب عام ٢٠٢٣ إذ واجه الجيش السوداني في إقليم دارفور عام ٢٠٠٣ انهاكا شديد بعد عقود من القتال في الجنوب (عبد القادر، ٢٠٢٣) .

ثانيا: الهشاشة المؤسسية الموروثة

ان المعضلة الاكثر خطورة من الازمات السياسية العابرة هي "مأسسة الهشاشة الامنية" وان الفترة الممتدة من ٢٠٠٣- ٢٠١٩ كانت منعطفا بنيويا ادى الى تقويض احتكار الدولة المعهود للعنف الشرعي، واعادة صياغة مشهد القوة العسكرية في السودان، عبر تفتيت مركزية وحدة القرار العسكري عبر محطتين رئيسيتين:

١- حرب دافور "خصخصة الامن": شهد عام ٢٠٠٣ اندلاع حرب دارفور التي كانت المنعطف البنيوي الاكثر خطورة في تاريخ السودان الحديث، إذ واجهت القوات المسلحة السودانية تمردا مسلحا قادته حركات مطلبية في اقليم دارفور، ازاء عجز نمط الجيوش النظامية الحكومية عن حسم معارك "حرب العصابات" غير المتماثلة في مساحات شاسعة، وبسبب عجز النظام السابق عن توفير حلول سياسية او تنموية جراء الضغط الاقتصادي على الخزينة العامة ، بل تبنى استراتيجية امنية وعسكرية بالغة الخطورة ارتكزت على "تقويض العنف الشرعي وخصخصته"، إذ تمثلت هذه الاستراتيجية في تجنيد وتسليح وتمويل مليشيات قبلية عرفت ب(الجنجويد) تنتمي لأثنيات مختلفة، واستخدامها كرأس حربة لمواجهة الحركات المتمردة، وشكل هذا التصدع البنيوي الاول في جدار السيادة الوطنية، إذ سلب الدولة احتكارها الدستوري لوسائل العنف عبر منح فاعلين من غير الدول الحق استخدام القوة والسيطرة خارج أطر القانون العسكري، فضلا عن ذلك حولت هذه السياسة الصراع من نزاع بين حركات مطلبية والدولة إلى حرب اهلية شاملة جرى فيها تسيس القبيلة وعسكرة الهويات الاثنية، وعليه مثلت حرب دارفور "الرحم الشرعي" الذي ولدت منه القيادات الميدانية والنواة الاولى لقوات الدعم السريع (شيت، ٢٠٢٤) .

٢- المأسسة التشريعية وتقنين السلاح الموازي: ان المأسسة التشريعية تعد ترجمة قانونية وسياسية للواقع الميداني الذي خلفته حرب دارفور، فبعد سنوات من اعتماد الدولة على التشكيلات المسلحة كقوى غير النظامية، اتجهت منذ عام ٢٠١٣ نحو استراتيجية جديدة "مأسسة" تهدف الى السلاح الموازي وادحاله تحت مظلة الدولة الرسمية عبر خطوات تشريعية تمثلت بالاتي: (صالح، ٢٠٢٢).

أ- قوات الدعم السريع: بدأت المأسسة الاولى عام ٢٠١٣ عند اصدر قرار رسمي بجمع وتأطير القوى الموازية تحت مسمى "قوات الدعم السريع" والحاقها بجهاز الامن والمخابرات الوطني، ومثلت هذه الخطوة الاعتراف القانوني بوجود هذه القوات كجسم نظامي موازي للجيش، يمتلك قيادة موحدة وميزانية مخصصة، مما منحها غطاءً شرعيا وتنفيذيا داخل اجهزة الامنية للدولة .

ب- القانون عام ٢٠١٧: ان تطورات عملية المأسسة التشريعية وصلت لذروتها في يناير ٢٠١٧ عندما اجاز البرلمان السوداني "قانون قوات الدعم السريع" التي نقلت هذه القوات لتصبح تابعة مباشرة للقائد العام للقوات المسلحة، ونص القانون على " قوات عسكرية نظامية مستقلة" مما اعطاها صفة دستورية وقانونية كاملة الصلاحيات وشبه مستقلة في آن واحد .

ت- تنافس الصلاحيات وتعدد السلطة المسلحة: ادت المأسسة الناقصة والممتدة منذ عام ٢٠١٣ الى خلق مركزين للقرار العسكري داخل السودان، فبدلا من صهر السلاح الموازي في عقيدة عسكرية موحدة، افرز التقنين والشرعنة تداخلا خطيرا في الصلاحيات السيادية، إذ اصبح لكل طرف نفوذه السياسي والاقتصادي والقانوني، مما ادى الى الصدام الميداني نتيجة لثنائية السلطة العسكرية المسلحة داخل الدولة .

ثالثا: من ازمة الانتقال السياسي الى اشكالية الشراكة

ترتبط جذور الانفجار العسكري في السودان ما بعد عام ٢٠٢٣ ارتباطا كبيرا بطبيعة الاختلالات الهيكلية التي رافقت مرحلة الانتقال السياسي عقب سقوط نظام عمر البشير في عام ٢٠١٩، إذ لم يكن اندلاع الانفجار المسلح مجرد حدث مفاجئ، بل كان نتاجا لتشوهات بنيوية في الادارة الانتقالية، إذ قامت تلك المرحلة على صياغات هشة لتقاسم السلطة بين المدني والعسكري، وهذا النمط من التقاسم لم يؤسس لانتقال ديمقراطي حقيقي بقدر ما شرعن وجود سلطة ثنائية القطب داخل الدولة متمثلة بالقوات المسلحة وقوات الرد السريع ككيانين عسكريين ومستقلين تنظيميا وماليا، ومتمتعين باعتراف دستوري وقانوني وفقا لوثيقة الدستورية لعام ٢٠١٩، مما ادى هذا التقنين الى ما يعرف ب"مأزق الامن المزدوج"، إذ بات كلا الطرفين يتحركان لتحقيق مكامن القوة السياسية والاقتصادية، مما جعل الصداع المسلح مسالة وقت جراء غياب الارادة والمؤسسات القادرة على انجاز اصلاع قطاع الجيش الواحد والامن .

رابعاً: الاسباب الاقليمية والدولية واثرعا في الحرب السودانية

لم تكن الأزمة السودانية بعد عام ٢٠٢٣ بمعزل عن المحيط الإقليمي والدولي، إذ تقاطعت الاختلالات البنيوية الداخلية مع تجاذبات جيوسياسية حادة ومصالح استراتيجية متضاربة للفاعلين الإقليميين والدوليين، وهو ما ساهم في تعقيد المشهد السياسي والامني وتغذية أسباب الانفجار المسلح في ٢٥ أبريل ٢٠٢٣، ويمكن إيجاز أبرز هذه الاسباب بالنقاط التالية:

١. التنافس الجيوسياسي على الموقع والأنشطة الاستراتيجية:- يشكل الموقع الجغرافي للمهم للسودان على الساحل الغربي للبحر الأحمر ساحة صراع ونفوذ للقوى الاقليمية

والعظمى، فقد أدى الصراع على الموانئ والقواعد البحرية، والتواجد العسكري بالقرب من الممرات المائية الحيوية إلى تحويل الداخل السوداني إلى مضمار لتصفية الحسابات الجيوسياسية واستقطاب أطراف النزاع (de Waal, ٢٠١٩).

٢. الدعم الخارجي وتعدد المحاور الاقليمية:-شهدت مرحلة ما بعد إسقاط نظام البشير عام ٢٠١٩ تدخلاً مكثفاً من محاور إقليمية تضاربت أهدافها، إذ سعى كل محور إلى تثبيت نفوذه ودعم حلفاء محددين من المكونين القوات المسلحة العسكرية والقوات الدعم السريع الشبه العسكرية، هذا الدعم المالي والعسكري والاستخباري الخارجي أتاح لأطراف الصراع هامشاً واسعاً للاستغناء عن التوافق الوطني والتعنت في العملية السياسية الانتقالية (Verhoeven, ٢٠٢١).

٣. اقتصاديات شبكات النفوذ العابرة للحدود:- لعبت اقتصاديات الموارد الطبيعية ولاسيما شبكات تهريب وتصدير الذهب والخدمات الأمنية العابرة للحدود دوراً جوهرياً في تمويل القوى المسلحة الموازية وتغذية استقلاليتها المالية عن خزينة الدولة الرسمية. وقد وفّر هذا البعد الاقتصادي الإقليمي غطاءً استراتيجياً سمح بتعزيز القدرات التسليحية والعسكرية للمؤسسات الموازية بعيداً عن الرقابة الوطنية (Tubiana, ٢٠٢٠).

وفي الختام، يمكن القول ان الاسباب البنيوية الكامنة وراء هذه الازمة تتمثل بالجذور التاريخية، والمأسسة التشريعية والتقنين، فضلا عن الاختلالات الشائبة للمرحلة الانتقالية وفشل المقاربات السطحية، وقد بلغت الازمة البنيوية ذروتها في ابريل ٢٠٢٣ مع طرح بند "الاصلاح الأمني والسياسي"، الذي تضمن زج بالقوات المسلحة السودانية وقوات الدعم السريع في معضلة امنية قادت الى الصدام المسبح، ومن هذا المنطلق، تنتقل الى ديناميكيات الحرب السودانية بالتفاصيل في المحور الثاني القادم .

المحور الثاني: ديناميكيات الحرب الاهلية السودانية بعد عام ٢٠٢٣

تشكل حرب ١٥ ابريل ٢٠٢٣ نقطة تحول حاسمة وخطيرة نقلت الازمة السودانية من طور التوتر والاحتقان الكامل الى الديناميكيات والمحفزات المباشرة والسيولة الامنية الشاملة، إذ لم تعد الحرب مجرد مواجهة عسكرية عابرة، بل تحولت الى شبكة معقدة من التفاعلات المتبادلة بين الاطراف المشاركة في الحرب والتي تعيد انتاج نفسها عبر آليات تغذية راجعة مستمرة، وتبدل التحالفات، وتغذيها تحولات جغرافية المعارك، وبروز فاعلين جدد على الارض، فضلا عن ازمة دمج القوات وفشل التوافق السياسي بمثابة المحفز المباشر والشرارة التي صاعدت الصراع المسلح لتدخل السودان حرب استنزاف متعدد الابعاد، وعليه يفكك هذا المحور تلك الديناميكيات والمحفزات عبر ثلاثة مسارات حيوية فيما بينها: السياسية تشابك المصالح وانسداد افق الحل، والاقتصادية القائمة على ريع الحرب، والعسكرية ومعضلة تعدد الجيوش .

اولا:-الديناميكيات السياسية (تشابك المصالح الداخلية والخارجية): تتمحور الديناميكيات السياسية للحرب الاهلية السودانية بعد عام ٢٠٢٣ حول نزاع صفري على النفوذ والشرعية، مما اعاد صياغة التحالفات الداخلية، إذ تكتلت التيارات الاسلامية وقوى النظام السابق (عمر البشير) القوات المسلحة السودانية كفرصة تاريخية لإعادة شرعيتهم ونفوذهم السياسية في العاصمة المؤقتة في بورتسودان، بالمقابل حاولت قوات الدعم السريع طرح نفسها سياسيا كحامية للتحول المدني ونظام فيدرالي يفكك دولة التمكين القديمة، مما ايقظ هذا الانقسام السياسي العنيف الولاءات العرقية والجهوية في دارفور وكردفان، وعليه دفع بحركات مسلحة رئيسية لتأييد الجيش حماية لمستقبلها السياسي، مقابل قوى عشائرية انحازت للطرف الآخر، الامر الذي ادى الى تهميش وتشرذم القوى

المدنية والديمقراطية، وعجزها عن فرض مسار سلمي وسط استقطاب يفرض الولاء المطلق لاحد الطرفين (المرصد السوداني للشفافية والسياسات، ٢٠٢٥).

وعليه، لقد ادى التفتت الداخلي تلاحم عضويا مع أجندت اقليمية ودولية، تنافس على المصالح والخارطة السودانية وموقعها الجيوسياسي المطل على البحر الاحمر والمنطقة الافريقية، إذ وضعت مصر كل ثقلها السياسي والدبلوماسي خلف الجيش السوداني لحماية عمقها الاستراتيجي وحدودها الجنوبية، وتأمين ملفاتها الحيوية كملف المياه، بينما تتقاطع مصالح قوى اقليمية اخرى كالإمارات في بناء تحالفات سياسية مع قوات الدعم السريع لضمان موطئ قدم ونفوذ في السودان والمنطقة الافريقية، وامتد هذا التشابك ليشمل قوى دولية ادارات مواقفها ومصالحها ببراغماتية عالية، كروسيا وايران اللتين اتجهتا نحو بناء تفاهمات وتقارب سياسي رسمي مع بورتسودان لتأمين حضور ونفوذ دائم على ساحل البحر الاحمر، وبالتالي جعل القرار السياسي السوداني مرهونا لأجندات خارجية، وتعطيل كافة مبادرات الوساطة الدولية، مما يدفع السودان نحو التقسيم الفعلي والانهيار الاداري .

ثانياً: الديناميكيات الاقتصادية (اقتصاد الحرب الريعي): تمثل الديناميكيات الاقتصادية السودانية بعد عام ٢٠٢٣ تحولا جذريا من نمط الاقتصاد الوطني التقليدي الى الاقتصاد الحرب والمواجهة، إذ انهارت الهياكل الانتاجية للدولة لتتشكل بدلا عنها شبكات ريعية عنيفة تعتمد على الموارد كالذهب والتحكم في الامدادات والمساعدات، مما جعل العنف هو المحرك الاساسي للاقتصاد السودانية ولتوزيع الثروة، ومن اهم ديناميكيات الحرب انها تسببت في انكماش الاقتصاد الرسمي السوداني والخصخصة الامنية، إذ شهدت السودان بعد عام ٢٠٢٣ انكماشا كبيرا في ناتجها المحلي تزامنا مع تدمير البنية التحتية، وتوقف ثلثي النظام المصرفي والشركات الكبرى السودانية عن العمل، مما قاد الى تبلور اقتصاد

الحرب الريعي عبر تعظيم نفوذ "امبراطوريات الشركات العسكرية والخصخصة الامنية" التي كانت قائمة قبل النزاع المسلح، إذ وظف الجيش السوداني منظومته الصناعية والتجارية الممتدة من التصنيع الحربي الى قطاعات الاتصالات والنقل والشركات الزراعية الموجودة في شمال وشرق السودان، لضمان ديمومة الامداد اللوجستي، بالمقابل اعتمدت قوات الدعم السريع على الشركات العائلية والتجارية وواجهاتها الاستثمارية لتوفير السيولة المباشرة، مما جعل المؤسسات الاقتصادية وقودا لاستمرار المؤسسة العسكرية بدلا من خدمة الصالح العام السوداني، كما ونشوء اقتصاد النهب وتمدد الاسواق الموازية واحد من الديناميكيات الاقتصادية السودانية الذي ادى غياب القانون والرقابة المالية الى ولادة "اقتصاد عنف ومواز" شديد التشوه، طرحه نفسه كبديل للنظام التجاري التقليدي كأحد ابرز تجليات اقتصاد الحرب الريعي، مما تجلى هذا التحول في ظهور اسواق عشوائية غير رسمية في الخرطوم ودارفور التي اعتمدت بشكل كامل على تصريف وبيع السلع والاصول المنهوبة من المستودعات والمصانع والمنازل بأسعار قليلة، وفي الوقت نفسه تحولت الحواجز العسكرية ونقاط التفتيش المنتشرة على الطرق السريعة بين الولايات الى مراكز لجباية الاموال والرسوم بطريقة غير شرعية من شاحنات نقل البضائع والوقود، مما خلق طبقة جديدة من المستفيدين المحليين من زعماء الحرب مستغلين الفوضى والاضطرابات الامنية، وبالتالي دفع البلاد الى "اقتصاد النقود السائلة" اليدوي بعيدا عن اي دور للمصرف المركزي .(عبد الرحمن، ٢٠٢٣) .

كذلك الصراع حول الموارد السيادية (كالذهب والموارد الطبيعية)، إذ تحولت الثروات السودانية الى ساحة حرب موازية محكومة بآليات اقتصاد الحرب الريعي، إذ باتت السيطرة على الموارد السيادية والاستراتيجية كالذهب والنفط والمحاصيل النقدية، بمثابة

شريان الحياة المالي المباشر للأطراف المتصارعة، إذ يعد الذهب" عملة الحرب" الاساسية والريع الاكبر للسودان، إذ تستغل مناجم التعدين التقليدي والمنظم لتمويل صفقات السلاح ودفع رواتب المقاتلين دون وجود رقابة دولية، كما وامتدت السيطرة الى عسكرة الانتاج الزراعي في الولايات الحيوية كردفان والجزيرة وسنار، عبر مصادرة الآليات ونهب المخازن وشل سلاسل الامداد الخاصة بمحاصيل كالقطن والماشية والصمغ العربي، وبالتالي حرم الميزانية العامة للدولة من عائدات الصادر وحولها من ازمة الانتاج الحيوية الى كارثة مجاعة تهدد ملايين المدنيين السودانيين (عبد الرحمن، ٢٠٢٣، ص.٦).

واخيرا امتدت الديناميكية الاقتصادية الى الابعاد الاقليمية وتمويل الحدود، إذ ارتبط اقتصاد الحرب الريعي في السودان بشبكات مصالح عابرة للحدود، إذ تتغذى هذه الديناميكيات على ابعاد اقليمية وتمويل خارجي مستمر يضمن تدفق العتاد والاسلحة مقابل الموارد، كما وتعتمد خطوط الامداد اللوجستية بشكل كبير على اقتصاد الحدود والممرات البرية غير الشرعية مع دول الجوار شمالا وغربا لتهريب الذهب والنفط والماشية السودانية، مقابل الحصول على الوقود والذخائر من جهة، وبروز الاهمية الجيوسياسية للموانئ السودانية على البحر الاحمر كأداة سياسية ومالية بيد الحكومة والجيش من خلال تقديم تسهيلات واتفاقيات لوجستية لقوى اقليمية ودولية مقابل الحصول على انظمة تسليح متطورة من جهة اخرى، مما جعل الصراع السوداني مرتبطا ارتباطا وثيقا بحسابات الاقتصاد السياسي الاقليمي والدولي (صالح، ٢٠٢٤) .

ثالثا:- الديناميكيات العسكرية (معضلة تعدد الجيوش): بدأت الازمة العسكرية السودانية تأخذ منعطفا حرجا عقب سقوط النظام عمر البشير ٢٠١٩، إذ لم يكن الحدث مجر

تغييرا سياسيا بل احداث فراغا امنيا معقدا تسبب في غياب الاحتكار الشرعي لأدوات العنف من قبل الدولة، وعقيدة عسكرية وطنية غير إثنية وغير أيديولوجية و وبروز تركيبة امنية معقدة تتسم ب "معضلة تعدد الجيوش"، وتجسد هذا الخلل في صعود قوتين مسلحتين متوازيتين بمرجعيات عقائدية وتنظيمية مختلفة: القوات المسلحة السودانية (الجيش النظامي ذو العقيدة التقليدية)، وقوات الدعم السريع (قوات شبه عسكرية نشأت وتمددت قانونياً واقتصادياً خارج هيكل الجيش) (عبد القادر، ٢٠٢٣). مما جعل هذا الصراع مؤجلا بين المؤسسة العسكرية كلاسيكية وقوة موازية صاعدة، ولتنظيم ادارة هذه المرحلة، تشكّلت سلطة انتقالية هشة عبر وثيقة دستورية جمعت المكونين العسكريين مع القوى المدنية، إلا أن هذا النموذج لم ينجح في حل الإشكالية البنيوية الجوهرية، بل أدى إلى تعميق التنافس على الصلاحيات السياسية والموارد الاقتصادية، مع تأجيل مستمر لملف "الإصلاح الأمني والعسكري" الذي يفرض دمج كافة التشكيلات شبه العسكرية في جيش وطني واحد بجدول زمني محدد، وصل هذا التنافس الهيكلي الصامت إلى ذروته في أبريل ٢٠٢٣ نتيجة الاصطدام المباشر بمتطلبات "الاتفاق الإطاري" الذي نص على توحيد القوات المسلحة؛ حيث برزت خلافات حادة حول "القيادة والسيطرة" والمدى الزمني لإتمام عملية الدمج، مما أدخل الطرفين في "معضلة أمنية" دفعت كل جانب للحشد الاستباقي خوفاً من مباغتة الآخر، لتنطلق الرصاصة الاولى وتتحول البلاد الى مواجهة عسكرية شاملة (احمد، ٢٠٢٦).

المحور الثالث: التداعيات الحرب الاهلية السودانية بعد عام ٢٠٢٣

تجاوزت الحرب الاهلية السودانية بعد عام ٢٠٢٣ نطاقها العسكري المباشر، لتتحول الى أزمة بنيوية اعادت صياغة التوازنات السياسية داخليا وخارجيا، وقد اسفر هذا الصراع عن خارطة معقدة من التفاعلات التي تداخلت فيها الشرعية الوطنية مع الاجندات الخارجية، مما افرز واقعا متأزما غير الملامح العامة للدولة السودانية ومحيطها الجيوسياسي، وتم تقسيم المحور الى نقطتين رئيسيتين تتمثل في التداعيات الداخلية والخارجية .

اولا: التداعيات الداخلية للحرب الاهلية السودانية

لم تكن الحرب السودانية التي اندلعت بعد عام ٢٠٢٣ مجرد نزاعات مسلحة تقليدية التي الفتها البلاد في اطرافها الجغرافية، وانما مثلت زلزالا بنيويا شاملا استهدف الدولة السودانية برمتها، تجاوزت آثارها الميدانية لتحدث تداعيات داخلية شملت التداعيات السياسية وتشابك المصالح سواء كانت الداخلية ام الخارجية، والمنظومة الاقتصادية والمصرفية تماما، كما تسببت طبيعة حرب المدن تمزيق النسيج الاجتماعي والانساني واستدعاء الانقسامات القبلية، اسفرت عن كارثة نزوح انسانية في التاريخ المعاصر مهددة الوحدة الوطنية للسودان، فضلا عن التداعيات العسكرية والامنية، وهو ما سيتم استعراضه وتحليله بالتفصيل من خلال تتبع هذه التداعيات الداخلية المتداخلة وفق الاتي:

١- **التداعيات السياسية:** خلفت الحرب السودانية في ١٥ ابريل ٢٠٢٣ تداعيات سياسية عميقة غيرت وجه السودان ومحيطها الاقليمي، التي لم تقتصر على كونها صراعا عسكريا بل ادت الى اعادة تشكيل كامل لمشهد السياسي، ومن ابرز هذه التداعيات السياسية هي: (خلف، محمد، ٢٠٢٤) .

أ- تحتكر الدولة في العلاقات الدولية لأدوات العنف الشرعي وادارة المجال العام، الا ان ملت الحرب ادت الى ما يعرف ب (تجزئة السيادة)، إذ لم تعد السودان قادرة على بسط نفوذها على جميع اراضيها مما انتج واقعا جغرافيا منقسما ومشوها، إذ تسيطر القوات المسلحة على شمال ووسط وشرق السودان، محولةً "بورتسودان" الى عاصمة ادارية مؤقتة تديرها عبر ما تبقى من هيكل الدولة والتمثيل الدبلوماسي الخارجي، وبالمقابل سيطرت قوات الدعم السريع على الخرطوم واجزاء من دارفور والجزيرة وكردفان، متجاوزة في سيطرتها العسكرية تعيين مجالس مدنية وادارات اهلية موالية لها لإدارة شؤون المواطنين، مما اعادة هذا التوزيع الهيكلي النموذج الليبي، إذ تتأكل وحدة الدولة القانونية والمؤسسية لصالح كانونات عسكرية مستقلة ماليا واداريا، وبالتالي يهدد بتحول هذا الانقسام المؤقت الى انفصال بنيوي دائم .

ب- لقد احدثت الحرب فرز قسري في الفضاء المدني السوداني للأحزاب السياسية والنقابات، مما ادى الى غياب الوسط السياسي الذي يقود التحول الديمقراطي، إذ انقسم الفضاء المدني الى تيارين: **الاول:** تمثل في" تنسيقية القوى الديمقراطية المدنية" التي حاولت صياغة خطاب يركز على وقف الحرب عبر الحلول الدبلوماسية، لكن واجهت تحديات سياسية معقدة، **اما الثاني،** فضم قوى مدنية وحركات مسلحة اختارت الانحياز للمؤسسة العسكرية، مما جعل هذا التشظي العمل المدني تابعا للمتغير العسكري، وبالتالي تراجعت قضايا التحول الديمقراطي والمحاسبة لصالح اولويات البقاء الانساني الاساسي .

ت- تصاعد التطورات السياسية الى اعادة تدوير النخب القديمة نتيجة الفراغ السياسي والامني، واستغلال هذه التيارات الاسلامية ظروف الحرب لإعادة تقديم نفسها كفاعل سياسي مؤثر عبر مساندة القوات المسلحة السودانية كتفعيل آليات المقاومة الشعبية

والاستنفار العام وتشكيل كتائب عسكرية تقاتل في الصفوف الامامية، مما ترك تداعيات سياسية معقدة إذ تحول النزاع بين الجنرالين متنازعين على السلطة الى مواجهة سياسية اعمق ترتبط بإعادة ترتيب نظام ما قبل الازمة وتدويلها وتحلل القرار السيادي المستقل .

ث- يعد من أخطر التداعيات السياسية هي انتقال من الصراع السياسي المؤسسي الى الصراع الهويات عبر التعبئة على اساس اثني عرقي عبر استغلال اطراف النزاع العسكري التباينات الإثنية الولاءات الفرعية والخطاب العرقي للتعويض عن نقص الاستنزاف البشري، واستقطاب المكونات الاجتماعية في أقاليم دارفور وكردفان وشرق السودان لتأمين عمق إستراتيجي وخزان بشري للمواجهة، كما وادى انهيار أجهزة الدولة المركزية وانقسام المؤسسة الأمنية إلى تعميق الشعور بالخوف الوجودي لدى المجموعات السكانية؛ مما دفع المجتمعات المحلية للاحتماء بالتشكيلات الإثنية والقبليّة كآلية بديلة للدفاع عن النفس وتأمين الموارد والشرعية السائدة، كذلك تسبب تقاطع النزاع المسلح مع المظالم التاريخية حول الأرض والتمثيل السياسي في تحويل التنافس السياسي المؤسسي بين النخب إلى صراع صُفري بين المجموعات السكانية،، وعليه يعد هذا النوع من التعبئة يهدد بتحويل الدولة السودانية الى مجموعات هوياتية متناحرة يصعب اعادة دمجها في اطار الدولة الواحدة .

ثانيا: التداعيات الاقتصادية

تعد التداعيات الاقتصادية والتدهور الاقتصادي من ابرز التهديدات التي تواجه السودان بعد عام ٢٠٢٣ بناءً على تقارير الصادرة عن مكتب الامم المتحدة لتنسيق الشؤون الانسانية، إذ جاء الصراع المسلح في ١٥ ابريل ٢٠٢٣، نتيجة المرحلة الاقتصادية الصعبة التي كانت يعيشها الاقتصاد السوداني منذ عام ٢٠١١ ركودا

اقتصاديا طويلا، عقب انفصال السودان كحصيلة للخسائر السودانية لما يقارب نصف العائدات المالية وثلث قدرتها المالية على سداد التزاماتها المالية، كما اثر الصراع بين عبد الفتاح البرهان ومحمد حمدان دقلو بالسلب على مؤشرات الاقتصاد الكلي إذ يتداخل صراع الطرفين على موارد مع اجندات اقليمية ودولية معقدة، إذ سعى "حميدتي" قائد قوات الدعم السريع الاحتفاظ بالسيطرة على مناجم الذهب ك(كجبل عامر) قد منحها استقلالية مالية ومكنها من بناء شبكات نفوذ عابرة للحدود لتسهيل تهريب، مما يتقاطع مع مصالح قوى دولية ك(روسيا الاتحادية) لامتلاك غطاء نقدي مواز للالتفات على العقوبات الغربية، مقابل محاولة القوات المسلحة بقيادة البرهان بسط سيادة الدولة على هذه الموارد السيادية لتأمين نفقات المجهود الحربي، مما ادى وتعدد القوى العسكرية التي فرضت سيطرتها على الموارد الطبيعية والمنافذ الحدودية كالموانئ وتحويلها الى مصادر للجباية غير القانونية والتهريب، وفرض الاتاوات على حركة البضائع والتجارة الداخلية، وهذا السلوك لا يحرم الخزانة السودانية بل يودي الى خلق طبق طبقة من امراء الحرب والمتربحين من استمرار حالة اللاحرب واللاسلم، التي من مصلحتها ببقاء الفوضى وغياب القانون، كذلك التشوه الهيكلي مع انهيار المناخ الاستثماري العام وهروب رؤوس الاموال والاستثمارات الوطنية والاجنبية، وبالتالي تنعكس هذه التداعيات بشكل كارثي على الاقتصاد السوداني ويعمق الازمة الاقتصادية مما يؤول الى: (احمد، ٢٠٢٣).

١- تفاقم أزمة الأمن الغذائي الحاد: حيث تشير تقديرات الوكالات الأممية لعامي ٢٠٢٥ -٢٠٢٦ إلى أن أكثر من نصف سكان السودان (حوالي ٢٥ مليون نسمة) باتوا يواجهون خطر الجوع الشديد، مع إعلان المجاعة رسمياً في أجزاء من اقليم دارفور نتيجة لتعطيل المواسم الزراعية (لا سيما في مشروع الجزيرة) وحصار المدن وتوقف سلاسل الإمداد .

٢- ارتفاع معدلات التضخم وانهيار العملة الوطنية، إذ قفزت معدلات التضخم الى حاجز ٣٠٠% عبر العاملين الاخيرين، متزامنة مع انهيار متسارع وقاس لأسعار الصرف الجنيه السودانية مقابل العملات الاجنبية، مما اثر على القدرة الشرائية للمواطنين واتسع الفجوة الطبقية .

٣- تراجع الاحتياطات النقدية من العملات الاجنبية بسبب توقف الصادرات الرسمية وهبوط العوائد الاستثمارية لاسيما النفط بعد تضرر خطوط الانابيب الناقلة في عام ٢٠٢٤، مما افقد البنك المركزي القدرة على التحكم في الدورة النقدية .

٤- ارتفاع معدلات البطالة والفقر بفعل التدمير للبنية التحتية التجارية والصناعية في العاصمة الخرطوم وبقيه الولايات الاخرى، ونزوح العمالة الماهرة وتصفية القطاع الخاص لحسابهم، مما يدفع اغلب القطاعات من الطبقة الوسطى الى ما دون خط الفقر المدقع .

٥- شلل الدورة المالية الرسمية لتدمير ونهب المقار الرئيسة للمصارف في الخرطوم والتحول عن اقتصاد الكاش والاعتماد على التطبيقات الالكترونية في ادارة العمليات التجارية .

٦- تراجع صادرات الذهب الرسمية إذ تحولا الذهب نحو ٥٠% من اجمال صادرات الدولة السودانية من موارد عام للخزينة الى اداة تمويل عسكرية عبر شبكات التهريب غير القانونية مما يحرم الدولة من خط دفاعها لتأمين النقد الاجنبي .

ثالثا: التداعيات الامنية والعسكرية

شهدت السودان بعد عام ٢٠٢٣ تحولا جذريا ومعقدا في طبيعة الصراع المسلح، إذ انزلق من مربع المواجهة العسكرية المباشرة الى "حرب هجينة مستدامة" بين القوات المسلحة السودانية وبين قوات الرد السريع، مما ادى الى تفكك بنيوي غير مسبوق

للمؤسسة العسكرية امتدت شرارتها لتشمل ولايات عديدة في الغرب والوسط والخرطوم، ومن ابرز هذه التداعيات ما يلي: (احمد، ٢٠٢٦) .

١- استمرار النزاع المسلح وحالة الانهاك الى تشتت الجهود العسكرية الرسمية واستنزاف الموارد البشرية والمعادن والذهب، الذي امتداد شرارتها الى (٨) ولايات، (٥) ولايات بالغرب، (٣) ولايات بالشمال الخرطوم وكردفان والجزيرة، مما تسبب في اضعاف قدرات القيادة العسكرية العليا على السيطرة والتحكم بعد فقدان مواقع مهمة، مما خلق صعوبة في ادارة العمليات القتالية وتراجعا في مستويات الضبط والربط والروح المعنوية، بالمقابل اعتماد الطرفان على تكتيكات الحرب اللامتكافئة واستخدام الطائرات المسيرة .

٢- تعمق الخلاف بين القوات المسلحة السودانية وقوات الدعم السريع كقوتين عسكريتين متنافستين، اثر بشكل مباشر على التماسك العسكري الرسمي، وعدم الانضباط والانشقاق لعدد من الضباط والجنود، مما ادى الى تحول النظرة العامة السودانية تجاه المؤسسة العسكرية بالعجز، وتصاعدت حدة الاحتجاجات الشعبية الغاضبة ضدها، لعدم قدرتها على انهاء القتال الفوضى وحماية المناطق السكنية (عبد القادر، ٢٠٢٣، ص٤٣).

٣- تسبب النزاع المسلح الى تآكل احتكار الدولة للاستخدام الشرعي للقوة، وبروز شبكات عنف وفواعل مسلحة من غير الدولة، إذ اضطرت المؤسسة العسكرية والامنية لبناء تحالفات براغماتية مع الحركات المسلحة في اقليم دارفور تزامنا مع فتح الباب للمقاومة الشعبية والاستنفار العقائدي والقبلي، مما افرز معضلة امنية حادة حولت النزاع عرقيا وصفريا، واحلال الامن العشائري بدلا عن القانون وسلطة الدولة لاسيما في مناطق دارفور والجزيرة وكردفان (منظمة حقوق الانسان،٢٠٢٣).

٤- ساهمت الحرب في تقوية الجماعات المسلحة وتمددها، مما خلق بيئة امنية منفلتة زادت من معدلات الجريمة المنظمة، وانتهاكات حقوق الانان، وعمليات النهب والسرقة والفوضى، فضلا عن بروز الجماعات الارهابية الخطيرة العابرة للحدود لغياب سلطة الدولة والملاذات الآمنة في المناطق الحدودية لإعادة ترتيب صفوفها وعناصرها، مستغلة سهولة تسريب الاسلحة والذخائر في المناطق المتوترة (حسين، ٢٠٢٣).

٥- تحولت الدولة السودانية الى ساحة حرب بالوكالة وصراع القوى الاقليمية والدولية لما تمتلكه من موقع استراتيجي مطل على البحر الاحمر، التي تتداخل مصالح القوى الاقليمية والدولية لتأمين موطئ قدم لتأمين امنها القومي .

٦- استمرار انعكاس العمليات العسكرية سلبا على استقرار منطقة الافريقية والامن الاقليمي برمته، إذ تضررت سلاسل الامدادات التجارية واغلاق الحدود وتوقف حركة الموانئ والطيران، مما اثر صادرات السودان، فضلا عن موجات النزوح للدول المجاورة كأفريقيا الوسطى ومصر وجنوب السودان وليبيا وتشاد، مما نقل الازمات الاقتصادية والامنية والصحية وتفشي الامراض .

رابعاً: التداعيات الانسانية والاجتماعية والثقافية

يتأثر قطاع الإعلام تأثرا بالغا وعميقا في أوقات النزاعات المسلحة لتأمين تدفق المعلومات وتوثيق الاحداث، إذ تسبب العمليات العسكرية السودانية منذ اندلاع الحرب ١٥ ابريل ٢٠٢٣ في شلل مؤسسي كبير تجلى في اغلاق ما لا يقل عن ٤٧ دارًا إعلامية من أصل ٥٧ ولم يبقى سوى عدد قليل من الصحفيين الميدانيين الذين يواجهون مخاطر الحرب لتغطية الاضطرابات الامنية، مما افرز فراغا معلوماتيا اسهم في غياب الرقابة المستقلة وصعوبة متابعة الاخبار، ولم تتوقف اثار الصراع لهذا الحد بل امتدت لتطال

الذاكرة التاريخية والهوية الوطنية من خلال التهديد لتراث الثقافي في جميع انحاء السودان، إذ اثر تعرض مواقع التراث العالمي والمتاحف والوثائق الى تدمير والنهب، التي تؤدي الى تطمس معالم الارث الاستعماري للدولة السودانية، كذلك ينعكس التدهور الكبير وغير مسبوق في وقوع ما يقرب (١٨) مليون سوداني تحت وطأة الجوع الحاد وانعدام الامن الغذائي، لاسيما هي ازمة متفاقمة لظروف المعيشة القاسية التي اتسمت بغياب العدالة التنموية وعدم الاستقرار المالي المزمن، فضلا عن عدم ايصال المساعدات الانسانية المقدمة من المجتمع الدولي لاسيما الى المناطق المعزولة يمثل تحديا معقدا بسبب تعرض قوافل الاغاثة ومستودعات التخزين للنهب المسلح والسرقة من جهة، والقيود الادارية الصارمة والتعقيدات البيروقراطية على تراخيص التحرك وتأشيرات الدخول للمنظمات غير الحكومية من جهة اخرى، مما يشل قدراتها وتفاقم المعاناة الانسانية (المركز العربي للابحاث والدراسات، ٢٠٢٤) .

أما قطاع التعليم يعد أحد أكثر المجالات تضررا مما يلقي بظلال طويلة على مستقبل ملايين الأطفال، إذ تشير التقارير التي أصدرتها منظمة اليونيسكو إلى أن الصراع قد أدى إلى إغلاق أكثر من ١٠,٤٠٠ مدرسة معظمها في المناطق التي مزقتها النزاعات المسلحة، مما ترك ١٩ مليون طفل دون الحصول على التعليم ولا يؤدي هذا الانقطاع إلى وقف تقدمهم الأكاديمي فحسب، بل يعرضهم أيضًا لمخاطر مختلفة بما في ذلك التجنيد في الجماعات المسلحة والعنف القائم على النوع الاجتماعي، ويتفاقم الوضع المأساوي بسبب نزوح ٣.٥ مليون طفل مما يضع السودان في صدارة الدول التي تعاني من نزوح الاطفال على مستوى العالم (المركز العربي للابحاث والدراسات، ٢٠٢٤) .

ثانياً: التداعيات الخارجية للحرب الاهلية السودانية

تشكل الحرب الاهلية السودانية بعد عام ٢٠٢٣ نقطة تحول جيوسياسية مهمة، إذ لم تعد تداعياتها حبيسة النطاق الداخلي للسودان، بل امتدت آثارا خارجية تتقاطع فيها المهددات الاقتصادية والامنية بين الجوار الاقليمي والمصالح الاستراتيجية للقوى الدولية، وتتمثل هذه التداعيات بالاتي:

فيمل يتعلق **بالتداعيات الاقليمية**، يتجاوز الصراع الداخلي في السودان حدوده الجغرافية ليمثل تهديدا مباشرا للأمن والاستقرار الاقليمي في شمال افريقيا ومنطقة الافريقية، وتعد مصر في مقدمة المتأثرين بهذا الحرب، إذ تمثل السودان عمقا استراتيجيا وامنيا حيويا لها، في مقدمتها في ملف الامن المائي المعقد، إذ يؤدي غياب الاستقرار في السودان الى اضعاف الموقف التفاوضي المشترك، وتجميد التنسيق الحيوي بين القاهرة والخرطوم بشان "سد النهضة الاثيوبي"، كما تفرض الحرب ضغوطا كبيرة على الامن القومي لمصر ودول الجوار مثل ليبيا وتشاد نتيجة تدفق الالاف النازحين، كذلك الانفلات الحدود وتحول السودان الى بيشة خصبة لنشاط الشبكات الارهابية وتجارة السلاح العابرة للحدود، بسبب انهيار المؤسسة الامنية السودانية، فضلا عن الازمة الاقتصادية الاقليمية البينية كأحد اخطر افرازات الحرب وتحديدا لجمهورية جنوب السودان التي تعتمد اقتصادها بشكل شبه كامل على النفط والبنية التحتية السودانية في بورتسودان لتصدير خامها، وبالتالي استمرار الحرب الاهلية السودانية يمثل تهديدا حتميا بانهيار اقتصادي متبادل يمتد اثره ليزعزع الامن والاستقرار الهش في القارة الافريقية (خطيب، ٢٠٢٣).

أما التداعيات الدولية، تعيد الحرب السودانية صياغة التوازنات الاستراتيجية والمصالح الجبوسياسية للفاعليين الدوليين والقوى الكبرى في منطقة البحر الاحمر والعمق الافريقي،

وفقا لتقرير الباحث المساعد المتخصص في شؤون الشرق الاوسط وشمال افريقيا "فرانشيسكو شيافي" (Francesco Schiavi) الصادر عن المعد الايطالي للدراسات السياسية الدولية بعنوان "الصراع على السلطة في السودان يتجاوز حدود الجغرافية" ان التداعيات الاقتصادية لا تضر السودان وحدها بل تضر دول اخرى كالصين التي تأتي كأحد ابرز المتضررين دوليا لعمق مصلحتها الاقتصادية وحجم التبادل التجاري الى جانب الاستثمارات البنيوية الكبيرة التي تضخها بكين في قطاعات مهمة كنفط وتطوير الموانئ، اما في سياق التنافس الجيوسياسي الامريكي الروسي، يرى الخبراء الدوليين ان روسيا تسعى للحفاظ على موطئ قدم استراتيجي لإنشاء قاعدة امداد بحري على الساحل البحر الاحمر، بالمقابل تتحرك الولايات المتحدة الامريكية لتحجيم هذا النفوذ ومنع الفيلق الافريقي الروسي، كما يرى المحلل "ايهود يعاري" (Ehud Yaair) الزميل الدولي "لمعهد واشنطن لسياسة الشرق الادنى" في دراسته المعنونة "القتال في السودان يهدد جهود السلام في اسرائيل"، وكيف يعرقل هذا الصراع مسار التفاهمات الدبلوماسية الدولية ك(اتفاقيات ابراهم لعام ٢٠٢٠)، وبالتالي يضع المجتمع الدولي امام معضلة انسانية وامنية كبيرة تهدد حركة الملاحة البحرية الدولية في احد اهم الممرات التجارية حول العالم (فوزي، ٢٠٢٣) .

الخاتمة

ان الحرب الاهلية السودانية التي انفجرت احداثها الدامية بعد عام ٢٠٢٣ لم تكن صدفة سياسية عابرة، وانما او وليدة نزاعات آنية، بل نتيجة لتراكم الصراعات البنيوية والتاريخية

المتراكمة للسنوات طويلة دون حلول جذرية، وهذا الانسداد التاريخي افرز واقعا امنيا معقد، اتسم بشكل كبير بغياب الاحتكار الشرعي لإدوات العنف من قبل مؤسسات الدولة الرسمية، وتعدد الفواعل المسلحة في الحرب، كما وقد تزامنت المعضلة الامنية وتغذت على اسباب اقتصادية المتمثلة في النزاع على الموارد الطبيعية الحيوية في مقدمتها الذهب والنفط والاراضي الزراعية، فضلا عن تشابك المصالح والتحالفات الداخلية مع الاجندات الخارجية الاقليمية والدولية، مما تركت هذه الحرب اثارا وتداعيات مباشر، ساهمت في اعادة صياغة واقع البلاد بشكل مأساوي عبر التركيبة الديموغرافية واجتماعية جديدة، إذ طالت البنية الاقتصادية التحتية، والتركيبة السكانية، وخلخلت النسيج الاجتماعي والقبلي المتماسك، فضلا عن التداعيات الاقليمية والدولية التي ألقت بظلالها على استقرار المنطقة الافريقية، وعليه تمكنا من الوصول الى جملة من **الاستنتاجات** وهي كما يلي :-

١- ان الحرب الاهلية السودانية تمثل نتاجا متراكما لأزمات تاريخية متراكمة ترتبط بفشل مشاريع الوحدة الوطنية وإرث الدولة المركزية التي اهملت الولايات السودانية .

٢- يعكس الانقسام العمودي بين القوات المسلحة السودانية وقوات الدعم السريع صراعا صفريا على النفوذ والسلطة واحتكار لأدوات العنف الشرعي في البلاد .

٣- تسببت غياب الثقة والترقب الحذر بين الطرفين المتنازعين في خلق معضلة امنية ادت الى تفسير كل اجراء دفاعي كتهديد وجودي مباشر اشعلت فتيل الصدام المسلح في ظل تفاقم الازمة بتعدد الاطراف الفاعلة داخليا من حركات وقوى قبلية مسلحة، اسهمت في تحويل من حرب ثنائية الى صراع متعدد الجبهات والابعاد.

٤- اثبت الدراسة ان سياسة تعدد الجيوش والميليشيات الموازية داخل الدولة الواحدة مثلت قنبلة موقوتة نسفت كل فرص الاستقرار السياسي والامني السوداني .

٥- اوضح تحليل الديناميكيات عن التحول السريع من صراع عسكري مسلح في الاصمة (الخرطوم) الى صراع جهوي وقبلي الحاد في الاطراف لاسيما دارفور وكردفان والجزيرة بعد ان بدأت المواجهات في المركز وهو استغلال الموارد الطبيعة الحيوية وفي مقدمتها قطاع الذهب والسيطرة على المنافذ الحدودية والموانئ وجعلها وقودا لتمويل الحرب ذاتيا مما اضعف فاعلية الجهود الدولية لإيقافها .

٦- اسفرت التداعيات ان الحرب انتجت تداعيات انسانية مأساوية غير مسبوقة تمثلت في نزوح ملايين السودانيين داخليا وخارجيا، مما جعلها اكبر كارثة اقتلاع بشري في العالم حاليا، كما ورافقتها عمليات عسكرية اشبه بانهيار الكامل لبنية التحتية ومنظومتها الاقتصادية والاجتماعية والصحية، مما يهدد تماسك المجتمع ووجود الدولة نفسها .

٧- ادت الحرب الى التدويل والتدخل الاقليمي والدولي وتحويل السودان الى ساحة لحروب بالوكالة، نتيجة الاطراف للدعم اللوجستي من قوى كبرى خارجية، تسعى لتأمين مصالحها ونفوذها في المنطقة الافريقية، مما انتج تداعيات اقليمية مهددة للاستقرار تجاوزت الحدود لتصيب الامن المائي لحوض النيل، وامن الملاحة في البحر الاحمر واستقرار الدول المجاورة الهشة .

قائمة المصادر

١- أحمد، عصام الدين عباس. (٢٠٢٦، ٥ مارس). تعدد الجيوش في السودان: الإشكاليات الهيكلية ومسارات إعادة البناء. صحيفة ديسمبر. https://decembernews.com/archives/٣٨٤١

٢- أحمد، نورهان سعد. (٢٠٢٣). الصراع المسلح السوداني: العوامل والتداعيات (ط. ١). المركز الديمقراطي العربي.

٣- إبراهيم، أحمد. (٢٠٢٤). إشكالية الشراكة السياسية المأزومة ومآلات التحول الديمقراطي في السودان بعد عام ٢٠١٩. مجلة السياسة والقانون، (٢١)، ١٨٢–١٩٢.

٤- حسين، شيماء سمير محمد. (٢٠٢٣). أثر تداعيات الصراع المسلح السوداني على نشاط التنظيمات الإرهابية (ط. ١). المركز الديمقراطي العربي.

٥- خطيب، آية. (٢٠٢٣). تأثير الأزمة السودانية إقليمياً ودولياً (ط. ١). المركز الديمقراطي العربي.

٦- خلف، هالة سالم، ومحمد، خلف عبدالله. (٢٠٢٤). الحرب في السودان بعد عام ٢٠٢٣ وأفاقها المستقبلية. مجلة السياسة الدولية، (٦٠)، ٥٣٥–٥٤٥.

٧- شيت، داليا عادل. (٢٠٢٣). تجانب السلطة وضمور الدولة: دراسة حالة النزاع العسكري في السودان ٢٠٢٣. مجلة قضايا سياسية، (٧٨)، ٥–١٣٠.

٨- صالح، عباس محمد. (٢٠٢٢). قوات الدعم السريع والفترة الانتقالية في السودان: التعقيدات والتحديات. مركز الجزيرة للدراسات.

٩- عبد الرحمن، محمد صلاح. (٢٠٢٣). حرب السودان الأخرى: موقع الذهب في اقتصاديات الحرب. المرصد السوداني للشفافية والسياسات.

١٠- عبد القادر، حاتم عبد القادر محمود. (٢٠٢٣). الصراع السياسي والقبلي في السودان بين (١٩٨٩-٢٠٢٤): دراسة تحليلية للتأثيرات الاجتماعية والسياسية على تفاعل الدولة والمجتمع في تشكيل الهوية الوطنية. المجلة الدولية للدراسات الإنسانية، (١)، ٤٣.

١١- فوزي، إبراهيم. (٢٠٢٣). الصراع السوداني: واقع التصعيد والانعكاسات الإقليميةوالسيناريوهات المحتملة (سلسلة رؤى عالمية، العدد ٢٨). مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة.

١٢- المرصد السوداني للشفافية والسياسات. (٢٠٢٥). السودان: اقتصاد حرب غارق في الفساد.

١٣- ممدوح، عفاف. (٢٠٢٤، ٢٩ ديسمبر). حرب السودان المنسية.. التداعيات ومسارات التسوية. مركز عرابي للأبحاث والدراسات. https://acrseg.org/٤٤٣٧

١٤- منظمة حقوق الإنسان. (٢٠٢٣). التقرير العالمي لمنظمة حقوق الإنسان: أحداث السودان ٢٠٢٣. https://cut.us/bKPF٢

15- De Waal, A. (2019). The Real Politics of the Horn of Africa: Money, War and the Business of Power. Polity Press.
16- - Tubiana, J, (2020). Remote Control: The External Dimensions of Sudan s Crisis.Small Arms Survey .
17- Verhoeven, H. (2021). The Gulf States and the Horn of Afica: Geopolitics. Alliances and lntra-Regional Competition. International Affairs, 97(3).